كيف نستغل غلاتنا الزراعية فى الصناعة

للأستاذ حسين عارف

أستاذ الصناعات الزراعية بكلية الزراعة

لقد اقتصر اتجاه سياستنا الزراعية الحالية خلال القرن الأخير نحو التوسع فى زراعة القطن فقط ، وأهملت الأركان الأخرى من الإنتاج الزراعى السليم ، وإذا كان نظامنا الحالى قد صلح لعهد مضى فإنه لا يصلح لعهدنا الحاضر ولن يصلح للمستقبل ، فان مساحة أرضنا الزراعية محدودة وعدد سكاننا فى ازدياد مستمر ونفقات الحياة فى ارتفاع مستمر أيضا يهدد مستوى المعيشة بالهبوط عن معدله الحالى المنحط بطبيعته ، وان الضائقة المالية التى حلت بالبلاد منذ عام ١٩٣٠ ، إنما تدل فى الواقع على سوء السياسة الزراعية التى جرينا عليها فى حشد جميع قوانا للعناية بالقطن فقط ، حتى أصبحت له أكبر مكانة فى شؤوننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولقد تكون علة تمسكنا بالقطن خلال القرن الأخير وجمود سياستنا الزراعية طول تلك المدة ، ترجع إلى إنتاج مصر فى ذلك الوقت قطنا طويل التيلة ممتاز الصنف مع اشتداد الطلب عليه ، فأفادنا ذلك التخصص كل الفائدة وصحبنا فى سبيله بكل مرافق الإنتاج الأخرى ، غير أن الوضع الماضى لتجارة القطن قد تغير ، فأصبح السوق لا يقبل على القطن الممتاز إقباله السابق ونجحت بلدان كثيرة فى زراعة القطن وخصوصا الأصناف قصيرة التيلة وأخذ الطلب يخف نسبيا على محصولنا وفقدنا بالتدريج مركزنا الذى تمتعنا فيه بالتخصص مدة طويلة من الوقت . ولا شك فى أن القطن لا يزال سلعة دولية هامة ، ولا شك كذلك فى اضطرارنا للاعتماد عليه كمورد رئيسى من موارد ثروتنا القومية ، غير أنه يجب فى الوقت نفسه تعديل نظامنا الزراعى وتنويع أركانه وتنظيمه على أساس أكثر مرونة وإنه لحسن الحظ لم تستغل بعد نواح كثيرة .

وتتلخص طرق الاستغلال الزراعى القويم فى استثمار الأراضى الزراعية على أكمل وجه اقتصادى ممكن وذلك بالعناية بزيادة غلة المحاصيل الرئيسية وتحسين حالة الإنتاج الحيوانى والتوسع فى استغلال الصناعات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والحيوانية وهى ما تعرف بالصناعات الزراعية وصناعات الألبان .

ولا يعنينا هنا غير الصناعات الزراعية وهى ركن أساسى فى الإنتاج الزراعى عرفته مصر من القدم واستثمره الفلاح على حالة أولية لكفاية حاجته ، غير أن الرغبة فى استغلال هذه الصناعات إلى أكبر حد اقتصادى مستطاع يلجئنا إلى التفكير فى طرق الأسواق الدولية

وإمدادها بمختلف المنتجات الغذائية وغير الغذائية ، لإيجاد موارد مالية جديدة للبلاد فضلا عن كفاية السوق المحلى بحاجته التى تبلغ نحوا من ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويا .

وتتكون الصناعات الزراعية من جزأين رئيسيين ، أولهما يشمل الصناعات التى يمكن للفلاح العادى مزاولتها واستغلالها بنجاح تام ، كتجفيف البلح وتجفيف الخضروات وصناعة العجوة وتقطير المياه العطرية النباتية وصناعة الخل وصناعة العسل الأسود وحفظ البيض وتعرف مثل هذه الصناعات بالصناعات الزراعية الأولية ، وتتميز ببساطة عملياتها وتيسر تحضيرها بواسطة الفلاح البسيط بعد إرشاده وتدريبه عمليا عليها ، وتوجد منها صناعات قائمة فى بعض مناطق القطر غير أنها تتطلب بعض التحسين اليسير ، ويجب أن يكون المعول فى هذا النوع من الصناعات ونشرها بالريف على بساطة عملية الصناعة وقلة التكاليف وأن يراعى فى انتاجها القوة الشرائية للبلاد .

وأرجو من حضرات القراء عدم الاستهانة بشأن هذه الصناعات ولعل الأرقام تقوم بايضاح بعض ما أريد بيانه فى هذا الشأن ، فإن مصر تنتج نحوا من ١١٠٠ مليون رطل من اللبن فى العام الواحد قيمتها نحو أربعة ملايين من الجنيهات ، غير أن استغلال ٦٠ ٪ من هذا المقدار فى صناعة الزبدة والمسلى واستغلال ٢٠ ٪ منه فى صناعة الجبن ، يرفع قيمة ثروتنا من الألبان من أربعة ملايين الى سبعة ملايين من الجنيهات سنويا ، وعلى هذا الأساس يمكننا رفع قيمة بعض حاصلاتنا الزراعية عن سبيل الصناعات الزراعية ، فمثلا نجد أن محصول النخيل بمصر تتراوح قيمته السنوية مابين ٦٠٠ — ٨٠٠ ألف جنيه مصرى ، وهو محصول نحو أربعة ملايين نخلة ، ويجفف تقريبا نصف المحصول السنوى للبلح ، ويؤدى تهذيب طريقة التجفيف المتبعة الى رفع قيمة البلح الجاف الى ضعف قيمته الحالية ، وترتبط بهذه الصناعة الأخيرة العجوة وهى مادة غذائية محبوبة تقبل عليها جميع الطبقات وخصوصا الفقيرة ، غير أن طريقة تحضيرها فى حاجة شديدة للتهذيب الكثير ، وليس هناك شك فى توفر العناصر الغذائية بالبلح والعجوة فلو تيسر انتاج المادة الأخيرة تبعا للقواعد الصحية ، لأدى ذلك الى توسيع مجالها التجارى ، كذلك نجد أن سعر الطماطم الطازجة ينخفض فى فترات معينة من السنة انخفاضا شديدا غير أن زراعة الصنف الصالح للتعبئة الطازجة والتصدير مع مراعاة الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالتصدير يؤدى الى رفع قيمتها التجارية الى حد كبير ، ولقد بيع فى عام ١٩٣٧ الطن الواحد من الطماطم تسليم رصيف الاسكندرية بسعر ٢٢ جنيها مصريا ، فى حين كان يباع الطن الواحد من الطماطم البلدية بسعر يقرب من ٢٦٠ قرشا ، هذه أمثلة بسيطة أردت ذكرها للتدليل على أثر بعض هذه الصناعات الأولية .

وأرى نشر هذه الصناعات عن سبيل إحدى الوسيلتين الآتيتين :

(١) الإرشاد العملي — وذلك باختيار عدد محدود في مبدأ الأمر من المناطق الزراعية المركزية المشهورة بانتاج محاصيل معينة والعمل على اقامة هذه الصناعات أو ما يتيسر منها . وإرشاد سكان تلك المناطق الى أهميتها الاقتصادية والى الفوائد المادية التي تعود عليهم من جراء استغلالها والى بساطة عملياتها وقلة ما تحتاج اليه من مال وتدريبهم عمليا والعمل على ازالة ما يعترض سبيلهم في هذا الشأن . ويؤدي نجاح قيامها في المناطق المركزية الى انتشارها تدريجيا في النواحي المختلفة القريبة منها من تلقاء ذاتها تبعا لسليقة الفلاح في ذلك عند اقتناعه عمليا بفائدة عمل من الأعمال وخصوصا عندما يتيسر له أسبابه . وتقوم بهذا العمل في الوقت الحاضر المراكز الاجتماعية التي تم انشاؤها في بعض المناطق .

(٢) لمدارس المتنقلة — وهو نوع من المدارس الزراعية معروف بالبلاد الانجليزية وخصوصا في المناطق الزراعية منها التي تهتم بانتاج الألبان وتربية الماشية وهذه المدارس عبارة عن وحدات دراسية متنقلة كاملة المعدات تزور سنويا عدة مراكز في كل أقليم وتدرس فيها طرق صناعة الزبدة ومختلف أنواع الجبن وانتاج اللبن المظيف الخ وتستغرق الدراسة من عشرة أيام الى أسبوعين ويتولى التدريس فيها اخصائيون في الألبان . والغرض الأساسي من مثل هذه المدارس هو تثقيف المزارعين وأولادهم وخصوصا الفقراء منهم وعمال المزارع ومن على شاكلتهم الذين يحرمون من التعليم الزراعي تبعا لحالتهم المالية أو بسبب ظروفهم الخاصة التي لا يتيسر لهم التفرغ للدراسة بالمعاهد الزراعية وبذلك يتسنى تثقيف الفلاح في داره وامداده بثقافة زراعية عملية بسيطة .

أنتقل بالقراء الى الجزء الثاني من الصناعات الزراعية . وهو جزء يشمل مختلف الصناعات التي يحتاج الى رأس مال كبير وخبرة فنية وطويلة . وتعمل هذه الصناعات كسابقاتها على استغلال الجزء الزائد من الخامات الزراعية الطازجة في الصناعات وهي في الواقع تزيد دخل المزارع عن سبيل غير مباشر . ومثالها حفظ المواد الغذائية في العلب الصفيح وحفظ اللحوم بالتبريد الصناعي وصناعة السكر والنشا والجلوكوز والزيوت والمركبات الكيماوية المستخرجة ولا تقتصر السياسة الإنشائية لمستقبل هذه الصناعات على الفاكهة والخضروات ، بل يجب أن تشمل أيضا حاصلات الحقل والمنتجات الحيوانية . وكذلك منتجات الأسماك الى حد ما . كذلك يجب أن تشمل هذه السياسة زراعة بعض حاصلات أخرى على نطاق واسع لاستعمالها في صناعة بعض المبيدات الحشرية والمواد الطبية وفي صناعة الروائح العطرية وغير ذلك من المنتجات التي تتطلب انخفاض نفقات الانتاج ورخص أجور الأيدي العاملة وهي عوامل تتوفر لنا تماما . غير أن هذ النوع من الصناعات يتطلب لسير بخطوات بطيئة ثابتة في مبدأ الأمر

حتى يتسنى معرفة جميع الاعتبارات الفنية والاقتصادية والتجارية التى تحيط بها وحتى يمكن اكتساب خبرة صحيحة قبل التوسع فيها .

ولاشك هناك من فائدة هذه الصناعات بجميع أنواعها وحاجة البلاد الى قيامها على نطاق اقتصادى واسع ، خصوصا وأن مجالها فى مصر يكاد أن يكون بكرا ، غير أن سبيلها لا يزال شائكا ، فهى أولا فى حاجة كبيرة للتوجيه الاقتصادى الصحيح على أساس الاحصاء الدقيق ويعتبر سعادة محمود توفيق حفناوى بك أول وزير للزراعة اهتم بوضع وتنفيذ مشروعات لتوطيد الصناعات الزراعية بالبلاد فتقدم فى عام ١٩٤٠ الى مجلس الوزراء بمشروع مجلس دائم للصناعات الزراعية لوضع السياسة التى تكفل النهوض بها والإشارة على الحكومة بما يكفل حمايتها وتشجيعها . وقد أقر هذا المشروع وأنشىء لأول مرة بالبلاد المصرية مجلس دائم للصناعات الزراعية . وهذا المجلس هو الهيئة الاستشارية العليا لهذه الصناعات ولن تختلف حقوقه عن أمثاله بالبلدان الأجنبية ، وقد شكل فى أشد الأوقات حاجة له ولسوف يسيطر على التوجيه العام للصناعات الزراعية على أساس الحاجة الاقتصادية للبلاد فضلا عن أنه سوف يكون الهيئة المركزية لجميع الأعمال والشؤون المتعلقة بهذه الصناعات .

ويتوقف الانتاج الصناعى مبدئيا على مدى توافر الخامات الزراعية التى يتطلبها هذا الانتاج. ولقد لجأت بلدان كثيرة الى سياسة التركيز حتى يتسنى لها استغلال تلك الحاصلات استغلالا مربحا وحتى ينتظم تسويقها كحاصيل طازجة وتحويل ما يتخلف منها الى نتيجات غير قابلة للتلف وبذلك فإن الصناعات الزراعية بما يتوافر لها من الانتاج المركز تعمل على استغلال الجزء الأكبر من الحاصلات المختلفة دون التسويق الطازج وتعمد بالثانى الى رفع القيمة التجارية للخامات الزراعية الأصلية .

ونظرا لشدة المنافسة بالأسواق الأجنبية فانه يحسن بمصر أن تختص بانتاج مواد لا يتيسر انتاجها فى البلدان الأخرى ، منعا للمنافسة وحتى يزداد ربحنا التجارى. ويجب أن يكون المعدل فى نجاح أية مادة حالة الاقبال التجارى عليها وقبول جمهور المستهلكين لها ولذلك يحسن الأخذ بمبدأ التجربة العملية الواسعة وترقية التجارة عن سبيل الاختبار العملى قبل الحكم على نجاحها التجارى .

وتتلخص العقبات الرئيسية القائمة فى سبيل الصناعة المحلية التى لا تزال فى دور التكوين بمصر عدا ما تقدم ذكره فى عدم توفر أوانى التعبئة كالعلب الصفيح والأوانى الزجاجية وارتفاع ثمن السكر فوق طاقته الصناعية وخلو البلاد من تشريعات غذائية تنظم طرق الصناعة والتعبئة وكذا من تشريعات منظمة للوحدة النموذجية فى الصناعة والتجارة فضلا عن حاجة هذه الصناعات وخصوصا فى دور التكوين على الأقل إلى حماية جمركية تكفل قيامها

وثباتها . وهذه الحماية حق وطني للصناعة المحلية ويجب الأخذ به إذا أردنا إنجاح هـذه الصناعات بالبلاد، فان كل منافسة غير مشروعة قوية الجانب وتؤدى دائما إلى وأد أية صناعة ناشئة .

وختاما أرى أنه يجب تشجيع الصناعات الزراعية فى مصر عن سبيل البدء بالصناعات القائمة منهـا فعلا وأن نبدأ بسـد حاجتنا منها أولا ما دامت تتوافر لهـا الخامات الزراعية محليـا .

وأعتقد بضرورة توجه الأبحاث الفنية المتعلقة بالصناعات الزراعية نحو مساعدة هذه الصناعات الأولية وأن نعمل على رفعها من مستواها الحالى وأن تكون سنتنا فى ذلك التحسين البطئ دون التغيير الشديد، حيث إن معظم هذه الصناعات مصرية فى بيئاتها وفى أسواقها .

حسين عارف

" إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه " .

حديث شريف